كلمة ترحيبية بالسيد المفتش العام للشؤون القضائية

بسم الله الرحمن الرحيم،

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد المفتش العام للشؤون القضائية، الأستاذ الجليل عبد الله حمود ،

السادة رؤساء الأقطاب و مسؤولي البنيات الإدارية بالمعهد .

السيدات والسادة الملحقين القضائيين .

الحضور الكريم،

إنه لمن دواعي الفخر والاعتزاز أن نرحب اليوم، في رحاب المعهد العالي للقضاء، في لقاء خيف الشرف برجلٍ من رجالات العدالة، وشخصية قضائية مرموقة، خطّت مسيرتها بمداد الحكمة، والتفاني، والالتزام الراسخ بخدمة القضاء، وحماية مبادئ العدل والنزاهة. إن استقبالنا اليوم للأستاذ الجليل عبد الله حمود ليس مجرد لقاء رسمي، بل هو موعد مع تجربة غنية، ومسيرة حافلة، ودروس مستخلصة من سنوات من البذل والعطاء في خدمة الحق والعدالة.

السيدات والسادة،

إن الحديث عن مسار ضيفنا الكريم كما تم تفصيله في الشريط التقديمي هو حديث عن قاضٍ جسّد عبر محطاته المهنية نموذجًا رفيعًا للقاضي المتمرس، والمسؤول القضائي الحازم، والخبير الذي جمع بين دقة النصوص القانونية وسموّ

الأخلاق القضائية. فمن العمل الميداني في المحاكم إلى مواقع المسؤولية والتفتيش والتوجيه، إلى الإسهامات الوطنية والدولية في تعزيز قيم الشفافية والحكامة الجيدة داخل مرفق العدالة، ظل ضيفنا الكريم دائمًا مثالًا للقاضي الذي يحمل على عاتقه أمانة العدل، ويرفع لواء النزاهة والتجرد.

السيد المفتش العام المحترم،

إن حضوركم اليوم بيننا له دلالة خاصة، فهو لقاء بين جيلين: جيلٍ من القضاة ذوي الخبرة الواسعة، الذين رسموا معالم القضاء المغربي وأرسوا قواعده، وجيلٍ من الملحقين القضائيين الذين يستعدون لحمل المشعل، والتشبع بمبادئ الاستقلالية، والاستقامة، والحرص على صون الحقوق والحريات. وإنه لمن دواعي سرورنا أن يستمعوا إلى خبرتكم، وينهلوا من معارفكم، ويستفيدوا من رؤيتكم حول أهم التحديات التي تواجه مهنة القضاء اليوم، خاصةً فيما يتعلق بالتفتيش القضائي، وضمان جودة العمل القضائي، وترسيخ أخلاقيات القاضي، باعتبارها صمام الأمان لاستقلال القضاء ونزاهته.

السيدات والسادة،

القضاء ليس مجرد وظيفة تؤدّى، بل هو أمانة تُحمَل ورسالة تُبلّغ، وعهدٌ مع الله ومع المجتمع على إقامة العدل بين الناس. والقاضي، قبل أن يكون ممارسًا لمهنة، هو صاحب ضمير، ومسؤول أمام الله والتاريخ عن كل حكم يصدره، وكل قرار يتخذه، وكل موقف يتبناه. لذلك، فإن أخلاقيات القاضي ليست مجرد نصوص تُدرَس، بل هي سلوك يومي، والتزام داخلي، وتجسيد عملي لقيم النزاهة والتجرد والاستقلالية.

سيدي المفتش العام المحترم،

إن لقاء اليوم يشكّل فرصةً ثمينةً لملحقينا القضائيين كي يدركوا أن القضاء ليس امتيازًا، بل مسؤولية، وليس سلطةً، بل رسالة، وليس فقط تطبيقًا للقانون، بل إنصافٌ وعدلٌ ونزاهة. وما أحوجنا اليوم إلى أن نغرس في قضاة المستقبل هذا الوعي العميق بأهمية الدور الذي سيضطلعون به، وما أحوجنا إلى أن يستنيروا بتجربتكم الرائدة، ويستلهموا منكم القيم التي يجب أن تشكّل البوصلة الحقيقية لمسارهم القضائي.

السيدات والسادة،

باسم المعهد العالي للقضاء، وباسم كافة مسؤوليه و أطره وملحقيه، نشكر ضيفنا الكريم على تلبية الدعوة، ونعبّر عن سعادتنا وامتناننا العميق لحضوره بيننا اليوم. كما نؤكد أن هذا اللقاء ليس إلا حلقةً ضمن مسار طويل من التكوين الذي نسعى من خلاله إلى إعداد قضاة المستقبل وفق أعلى المعايير الأخلاقية والمهنية، مسترشدين بنماذج مضيئة في تاريخ القضاء المغربي، وفي مقدمتها قامات مثل الأستاذ عبد الله حمود المفتش العام للشؤون القضائية .

فمرحبًا بكم في بيتكم الثاني، ونشكركم على هذا الحضور الذي يُغني الفكر، ويثري التجربة، وينير الدرب أمام قضاة المستقبل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.